محور الاقتصاد السياسي

التنمية الاقتصادية والمواطنة ودور مؤسسة الحكم

الدكتور مفيد ذنون يونس
أستاذ مساعد / عميد كلية العلوم السياسية

مستخلص البحث

البحث يعد محاولة لدراسة العلاقة الجدلية بين التنمية الاقتصادية بمفهومها المعاصر بوصفها حق من حقوق المواطنة ونوع مؤسسة الحكم وذلك في إطار الأدبيات الحديثة حول مقولة الحكم الصالح. فلقد تزايد الاهتمام بالمفهوم المعاصر للتنمية الاقتصادية المتضمن نقل المجتمع من حالة التخلف المعبر عنها بتقييد نطاق الحريات والخيارات المتاحة أمام الناس إلى حالة من الرقي يكون الاهتمام الأساس فيها تأمين الحقوق المدنية والسياسية فضلا عن تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإذا ما كانت المواطنة علاقة بين الفرد والدولة بكل ما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق سياسية واقتصادية واجتماعية فيمكن الزعم أن التنمية الاقتصادية حق من حقوق المواطنة.

ومؤسسة الحكم هي إحدى الرواق المهمة والآليات الأساسية التي تؤمن تحقيق التنمية الاقتصادية القائمة على حقوق المواطنة. وتركز الاهتمام في هذا البحث على الإجابة عن سؤالين هما:

١- ما مواصفات مؤسسة الحكم في العراق وما دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

٢- هل أفضى الأداء في ميدان التنمية الاقتصادية إلى تغذية وتعزيز المواطنة بمفهوم الحقوق في العراق؟

وقد توصل البحث إلى أن تدني نوعية مؤسسة الحكم في العراق قد انعكس على نواحي الحياة الاقتصادية كافة، فتزايدت البطالة والفقر وساء توزيع الدخل ، وتردت مؤشرات التنمية البشرية ، فضلا عن تنامي الفساد الإداري والمالي.

مقدمة

تؤكد الأدبيات المعاصرة في ميدان الاقتصاد أن الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية هو نقل المجتمع من حالة التخلف المعبر عنها بتقييد نطاق الحريات والخيارات المتاحة أمام الناس إلى حالة من الرقي يكون الاهتمام الأساس فيها هو تأمين الحقوق المدنية والسياسية، والتي تتضمن بدورها حقوق الأفراد في ممارسة السلطة والإسهام في صنع القرار العام. فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وان مجموعة الحقوق تلك غير قابلة للتجزئة ويتوقف أحدها على الأخر. وإذا ما كانت المواطنة علاقة بين الفرد والدولة بكل ما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق سياسية واقتصادية واجتماعية، وهي ترتبط دائماً بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي والتمتع بثماره، والمشاركة في الحياة الاجتماعية، واتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب العامة، فضلاً عن المساواة أمام القانون فيمكن الزعم بان التنمية الاقتصادية حق أصيل من حقوق المواطنة.

وتعد مؤسسة الحكم إحدى الروافد المهمة والآليات الأساسية التي تؤمن تحقيق التنمية الاقتصادية القائمة على مصلحة الناس وحقوق المواطنة. وتتجسد تلك المؤسسات في مجموعة النشاطات التي يتعامل فيها الأفراد والمجموعات مع الدولة. ويقال عن مؤسسة الحكم إنها جيدة بمنظور التنمية الاقتصادية عندما تعمل على تعزيز وصيانة رفاه الإنسان وتوسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولاسيما بالنسبة للفقراء. من هنا تبرز أهمية البحث في موضوعة نوعية مؤسسة الحكم وانعكاساتها على حقوق المواطنة في جوانبها الاقتصادية المتمثلة في الحق في التنمية الاقتصادية بإطارها المعاصر.

يهدف البحث إلى الإجابة عن تساؤلين هما:

١- ما مواصفات مؤسسة الحكم في العراق وما دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.
٢- هل أفضى الأداء في ميدان التنمية الاقتصادية إلى تغذية وتعزيز المواطنة بمفهوم الحقوق في العراق.

وينطلق البحث من فرضية مفادها أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشها العراق والعراقيون أفرادا ومجموعات خلال العقود الثلاث الماضية تطرح تساؤلات عديدة حول جودة مؤسسة الحكم ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المعززة لحقوق المواطنة في العراق.

وسيعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن بين الأداء التنموي ونوعية المؤسسات في العراق من جهة مع المؤشرات ذاتها للدول العربية ودول الجوار العربي والدول النامية والعالم من جهة أخرى، باستخدام المعايير الإحصائية المتوفرة.

أولا- في مفهوم المواطنة

استقر الفكر السياسي على أن المواطنة مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة منها ما هو مادي- قانوني، ومنها ما هو ثقافي- سلوكي، ومنها ما هو وسيلة أو هو غاية يمكن بلوغها تدريجياً. لذا فان نوعية المواطنة في أي دولة تتأثر بالنضج السياسي والرقي الحضاري. كما يتأثر مفهوم المواطنة تدريجياً بالتطور السياسي والاجتماعي وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات والمتغيرات العالمية الكبرى. ومن هنا يصعب وجود تعريف جامع مانع ثابت لمبدأ المواطنة (علي خليفة الكواري، ٢٠٠١، ص٣٧).

ولكن يمكن القول أن مفهوم المواطنة عبر التاريخ قد اقر مبدأ المساواة للبعض أو الكثرة من المواطنين. وقد كان التعبير عن إقرار مبدأ المواطنة

مرتبطا دائماً بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي والتمتع بثماره، والمشاركة في الحياة الاجتماعية، واتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب العامة، فضلاً عن المساواة أمام القانون.

لقد مر مفهوم المواطنة بمحطات تاريخية تطور فيها هذا المفهوم حتى تبلور إلى دلالاته المعاصرة. ولعل أول التجارب في إقرار حقوق المواطنة في التاريخ القديم كان لدى الإغريق حيث شكلت الممارسة الديمقراطية لأثينا أنموذجا لها. وكانت المواطنة تشير إلى حق الفرد في المشاركة السياسية في مجتمع المدينة. واقتصر حق المواطنة على الرجال الأحرار القادرين على تحمل الأعباء. واستبعد الرجال الأحرار غير القادرين وكذلك النساء والأطفال والشيوخ والأجانب والعبيد. ومن ثم فأن المواطنة وفقاً للمنظور الإغريقي تتسم باللامساواة الاجتماعية حيث يعد الحق مقصوراً على طبقة معينة دون غيرها. (بتول حسين علوان، ٢٠٠٦، ص٨-٩).

وفي روما القديمة مر مفهوم المواطنة بمرحلتين. اقتصرت حقوق المواطنة في المرحلة الأولى على الرومان أما سكان الأقاليم الأخرى التي تضمها الإمبراطورية اعتبروا رعايا. وقد منحت المواطنة الرومانية للمواطنين امتيازات قانونية على درجة عالية من الأهمية. ومن ثم فان المواطنة اتسمت باللامساواة بين الشعوب.

أما في المرحلة الثانية فقد أصبح معيار الولاء وليس السكن هو أساس اتصاف الفرد بالمواطنة. فأصبح كل أبناء الشعوب الخاضعة للإمبراطورية مواطنين. وذلك رغبة من الدولة في تعزيز الولاء لروما، فارتبط مفهوم المواطنة بالواجب العام والمسؤوليات مثل الخدمة العسكرية، ودفع الضرائب. (بتول حسين علوان، ٢٠٠٦، ص١٠-١١).

تراجع مبدأ المواطنة في الفكر السياسي الأوربي بعد اندثار التجربة الديمقراطية في أثينا وروما طوال فترة العصور الوسطى التي امتدت من سنة ٣٠٠ الى ١٣٠٠م. إلا أن اليقظة الفكرية التي تزامنت مع حركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية، أعادت تثبيت مبدأ المواطنة من خلال ثلاثة أمور أساسية: (جورج القصيفي، ٢٠٠١، ص ٤٣).

١. تثبيت الدولة القومية الحديثة.

٢. المشاركة السياسية وتداول السلطة سياسيا.

٣. ثبات دولة المؤسسات.

وبذلك انتقلت دائرة الحضارة الأوربية من المفهوم التقليدي للمواطنة الذي استمد جذوره من الفكر السياسي الإغريقي والروماني إلى المفهوم المعاصر الذي يستند إلى فكر عصر النهضة والتنوير وأطروحات حقوق الإنسان والمواطن والدعوة لان يكون الشعب مصدراً للسلطات. وبذلك ترسخ مبدأ المواطنة واقر كحق ثابت في الحياة السياسية واتسع نطاق شموله تدريجياً ليضم كل المواطنين البالغين سن الرشد من الجنسين،كما تحسنت آليات ممارسته عندما أصبح جميع المواطنين يتمتعون بحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية تعبيراً عن كون الشعب مصدراً للسلطات. فضلا عن تعدد أبعاده وشموله الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إضافة إلى الحقوق السياسية والقانونية.

لقد حمل الإسلام رؤيا رائعة للوحدة الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات فضلاً عن إحقاقه لمبادئ العدل والقسط والإنصاف وجميعها من المبادىء الجوهرية التي جسدها الإسلام سلوكاً وعقيدة، فضلاً عن إقراره لمبدأ الشورى. وقد اقتصرت المواطنة بمفهوم المشاركة السياسية المعاصرة على المسلمين المقيمين فقط وذلك يعود إلى أن التصور الإسلامي التقليدي

يعتبر الدولة كما هو مدلولها اللغوي، حالة طارئة زائلة، دائمة التحول، والانضواء في محيط دولة ما لا يتطلب ولاءً لها، بل مجرد عدم اللجوء إلى العصيان المسلح عليها. والولاء في التصور الإسلامي يتعلق بمستوى أعلى وأسمى كثيراً من الدولة الولاء لا يكون إلا للفكرة. ومن ثم فان المواطنة ترتبط بالمعتقد والمشاركة فيه وليس للدولة والمشاركة فيها. (بشير موسى نافع، ٢٠٠١، ص٧٧-٧٨).

واهتمت الدولة الإسلامية بتامين مصدر العيش وضروريات الحياة لمواطنيها، فقد جعل أئمة المسلمين حاجات الإنسان وسبل الوصول إليها حقوقاً أساسية وضرورات لابد من إدراكها فها هو الإمام الغزالي يرى" إن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا فنظام الدين بالمعرفة والعبادة، لا يتوصل إليها إلا بصحبة البدن وبقاء الحياة والسلامة قدر الحاجات من الكسوة والمسكن والأقوات والأمن...فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية...).

وفي إطار الفكر القومي العربي يمكن القول إن مبدأ المواطنة بمعناه الحديث القانوني والديمقراطي لم يحظ بتأصيل عميق في كتابات القوميين العرب في القرن الماضي. بل انه ظل بعيداً عن التطبيق والممارسة في الدول التي حكمتها أنظمة قومية التوجه. إن تجاهل الفكر القومي لمبدأ المواطنة كما بالنسبة لمسائل الديمقراطية وغيرها جاء نتيجة انشغاله باهتمامات أخرى كان يعتقد أنها أكثر إلحاحا جاءت بها كتابات المفكرين القوميين الأوائل، من جملتها مسألة بعث الهوية العربية، وصياغة العلاقة بين العروبة والإسلام وفصلها عن العلاقة بين العرب والعثمانيين. وانصب الاهتمام لاحقاً على "الشعب" و"الجماهير" من ناحية وعلى "الدولة" باعتبارها التجسيد الفعلي للفكرة القومية. وكذلك "التجزئة" و"الاستعمار" وغيرها دون

أي حديث عن علاقة الفرد بالدولة. (للمزيد عن ذلك يراجع: خالد الحروب، ٢٠٠١، ص٩١-١١٣).

ويمكننا استقراء الفهم المعاصر لمبدأ المواطنة من خلال ما أوردته دائرة المعارف البريطانية "هي علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة". وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة وتؤكد أن المواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات وعلى الرغم من أن الجنسية غالباً ما تكون مرادفة للمواطنة، حيث تتضمن علاقة بين فرد ودولة إلا أنها تعني امتيازات أخرى خاصة منها الحماية في الخارج وتختم دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة، بان المواطنة"على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة. وهي بذلك تضمن للمواطن التمتع بالحقوق تجاه الدولة،كما تخول له امتيازات خارج دولته. (نقلا عن: علي خليفة الكواري، ٢٠٠١، ص٣٠).

ومن ثم فان المواطنة ليست صفة لوضعية تطلق فيها النصوص القانونية لدولة ما تسميه مواطنين على الأفراد الذين يحملون جنسيتها وتوحد بينهم مجموعة من القواسم المشتركة بل هي بالإضافة إلى ما سبق عملية مشاركة نشيطة وعادلة لهؤلاء المواطنين في الحياة السياسية لجماعتهم ودولتهم وإنها نوع من الفعل الذي يجسد هذه المشاركة.

إن الحقوق الايجابية للمواطن تذهب إلى ابعد من الحقوق والحريات المدنية والسياسية بمعنى التحرر من القهر والتسلط لتشمل التحرر من جميع أشكال الحط من الكرامة الإنسانية مثل الجوع، والمرض، والجهل، والفقر، والخوف، والحق في الضمان الاجتماعي، و الحق في العمل والحماية من البطالة، وفي العدالة، والإنصاف في الأجور، وفي الصحة، والراحة، والرفاهية، وفي الخدمات الاجتماعية الضرورية، كما في الحق في التعلم

والمشاركة الحرة في النشاطات النقابية وفي الحياة الثقافية للمجتمع.(تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٤، ص٢).

ويعتبر الوعي بالمواطنة نقطة البدء الأساسية في تشكيل نظرة الإنسان إلى نفسه والى بلاده والى شركائه في صفة المواطنة من خلال توفير الحد الأدنى من حقوق المواطن حتى يكون للمواطنة معنى ويتحقق بموجبها انتماء المواطن وولاؤه لوطنه وتفاعله الايجابي مع مواطنيه نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند أداء واجباته في الدفاع عن الوطن، ودفع الضرائب، والمساهمة في صنع الحضارة. وان غياب حقوق المواطنة يؤدي إلى تداعي الشعور بالانتماء الوطني.

إن وضع المواطنة يبقى ناقصاً في حالة عدم الاعتراف بأن حريات الأفراد بمفهومها الواسع هي حقوق لهم في مواجهة الدولة والمجتمع، تتحدد بموجبها الهوية الوطنية. وهي ليست مكاسب، يمكن للنظام السياسي أن يمنحها لمن يشاء ويمنعها عمن يشاء، فضلاً عن أهمية زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات مبادئه ومؤسساته والياته الديمقراطية على ارض الواقع. (خالد الحروب، ٢٠٠١، ص٩١).

وعلى الرغم من أن الجنسية غالباً ما تكون مرادفة للمواطنة، حيث تتضمن علاقة بين فرد ودولة، وفي الدولة الحديثة يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة بحقوق المواطنة فيها. إلا أن الوضع مختلف في الدول التي لا تحترم هذه القيمة حيث تمثل الجنسية مجرد تابعية لا تتوفر بالضرورة لمن يحملها حقوق المواطنة السياسية والاجتماعية والمادية والإنسانية. فضلاً

عن انتهاك الحرية الفردية وحق المواطن في العيش الكريم والتمتع بثروات البلاد. والعيش في جو من الشفافية يمكنه من التعرف على كيفية توزيع الموارد.

إن الواقع المعاش في كثير من دول العالم الثالث يبين أن ثقافة المواطن هي الأضعف دائماً، ولا توضع كمفهوم وسلوك. وذلك لان للمواطنة استحقاقاتها الكثيرة والمتعددة التي لا تستطيع النظم السياسية التسليم بها. مستعيضة عنها بمجموعة من الشعارات البراقة التي ترفدها ممارسات جمعية من قبيل التحشيد الحماسي الذي تؤججه الماكنة الإعلامية من دون إيجاد رصيد حقيقي وملموس للمواطنة. (طاهر علوان، ٢٠٠٧، ص١).

ثانيا– التنمية الاقتصادية وحقوق المواطنة

يجمع معظم الحكومات والشعوب رافد التطلع نحو التنمية الاقتصادية ويعرف خبراء الاقتصاد التنمية الاقتصادية "على إنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعا على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة إلى التنمية والى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها". (أسكوا، ٢٠٠٦، ص٣٣).

من المعروف أن للجانب الاقتصادي دور حيوي ومهم في خلق المواطنة وتحقيق الولاء للدولة. فعندما تسعى الدولة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية بإطارها الشامل المرتكز أساسا على الحرية والمساواة وإعطاء المواطنين دورهم في المشاركة السياسية وبناء دولة قائمة على التوافق وتمثيل كل مكونات الشعب، وتقوم بتوزيع الثروات دون إهمال شريحة أو فئة ومعالجة الفقر والحد من قهر السلطة، فإنها ستكون ممثلة للمجتمع بما يمكنها من تحقيق الاستقرار الداخلي والحماية من الخارج.

ولعل من المفيد الإشارة إلى إعلان الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٨٦، والذي يعد مرجعية لكل المدافعين عن مفهوم متكامل للتنمية، وهذا الإعلان يدور حول مقاصد ثلاثة هي: (انظر في ذلك: علي اومليل، ١٩٩٥، ص ٣٥٢).

١- إن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف.

٢- ن الحق في التنمية هو مع غيره من حقوق الإنسان وحقوقه متلاحمة.

٣- إن الدولة مسؤولة عن إعمال الحق في التنمية، كما أنها مسؤولة عن إعمال حقوق الإنسان كلها كما نصت عليها الاتفاقيات والصكوك الدولية.

إن التنمية الاقتصادية بهذا السياق تتخطى المفاهيم التقليدية المؤطرة بارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو حتى تلبية الحاجات الأساسية المعبر عنها بواسطة مؤشر التنمية البشرية لتشمل حق جميع الأفراد في تحقيق نوعية معيشة أفضل مع خيارات وفرص أوسع تمكن الإنسان من تحقيق قدراته بالإضافة إلى ضمان الحقوق الأساسية التي تميز المجتمعات المتقدمة كالمساواة، والمشاركة، والمساءلة، والثقافة، وحرية التعبير عن الرأي وبهذا المعنى فان التنمية تعني تحسناً في الرفاهة. (البنك الدولي (أ)، ٢٠٠٣، ص ١).

ويتوقف ضمان حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحقوق المدنية والسياسية على الحصول على السلع والخدمات اللازمة من خلال تحقيق النمو الاقتصادي. ومن ثم فان التنمية الاقتصادية المرتكزة على الحقوق ستصبح إستراتيجية محددة لتحقيق النمو الاقتصادي، وتشمل زيادة الناتج وفرص العمل، وكذلك التقدم التكنولوجي، والتحول المؤسسي، وترمي إلى تحسين الرفاهة، والمساهمة في إعمال حقوق الإنسان والحريات

الأساسية. وهكذا يمكن لعملية التنمية تيسير تحقيق الإمكانات الكاملة لكل فرد. (أسكوا، ٢٠٠٦، ص ٣٤).

وللشعب أن يطالب الحكومة بتنفيذ سياسات تسهم في تحقيق التنمية المرتكزة على الحقوق وتضمن اعتبار غايات عملية التنمية حقاً من حقوق الإنسان (أسكوا، ٢٠٠٦، ص ٣٤).

والتنمية بنطاقها الواسع الذي سبق وصفه يمكن عدها جزءاً أساسيا ومهماً من حقوق المواطنة والتي تتمثل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والتنمية التي لا تنعكس آثارها على رفاه أفراد المجتمع تعد انتهاكاً لحقوق المواطنة.

ثالثاً: الحكم الصالح والتنمية القائمة على حقوق المواطنة

١- في مفهوم الحكم الصالح: (Good Governance)

تعد مؤسسة الحكم إحدى الآليات المهمة التي تؤمن تحقيق التنمية القائمة على مصلحة الناس وحقوق المواطنة. والحكم (Governance) مفهوم أوسع من الحكومة لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، عمل كل من المؤسسات غير الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني، و القطاع الخاص. (حسن كريم، ٢٠٠٤، ص ٩٦).

ويستخدم مفهوم الحكم الصالح منذ عقدين من الزمان من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي، بما يضمن الحقوق والحريات الأساسية والرفاه الاجتماعي لإفراد المجتمع، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.

ولعل موضوعة الحكم الصالح اليوم تعد طموحاً وشاغلا إنسانيا على صعيد العالم. وتعلو في أروقة الأمم المتحدة الأصوات المطالبة للحكومات بتعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية. ويرتبط نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية ارتباطاً وثيقاً بطبيعة وجودة حكمها. تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٢، ص ١٠١).

إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الصالح تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة هي البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، والبعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها، والبعد الاقتصادي– الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر، ونوعية الحياة، فضلا عن علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة أخرى. (حسن كريم، ٢٠٠٤، ص ٩٦).

ومن منظور التنمية الاقتصادية فان الحكم الصالح هو الحكم الذي يعزز ويصون الرفاه الإنساني ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية لاسيما بالنسبة للفقراء. ومن ثم يمكن النظر إليه على انه ممارسة للسلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات. (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢، ص ١٠١).

وتؤكد الأدبيات التنموية إلى أن من الضرورة بمكان أن ينصرف دور مؤسسة الحكم نحو التأثير على مناخ الاستثمار والأعمال عبر رسم وتطبيق سياسات اقتصادية فاعلة لجذب الاستثمارات. فضلا عن أهمية تحسين

الأداء الإداري ورفع القيود الثقيلة بما يمكن من تخفيض كلف ومخاطر الاستثمار والأعمال. وكذلك تحسين مستوى الخدمات العامة التي تزيد من إنتاجية قطاع الأعمال.

وإذا كان الحكم الصالح بحد ذاته لا يضمن سياسات اقتصادية حسنة، إلا انه يؤمن آليات تساعد على الحد من استمرارية السياسات المنحرفة والخاطئة النقاش العام حول اثر السياسات الحكومية.كما انه وعبر تامين المساءلة سيسهم في حسن تطبيق السياسات الاقتصادية المؤدية للنمو. من جهة أخرى تسهم إدارة الحكم الصالح في تسهيل إنشاء مشاريع تجارية جديدة وإدارة وتوسيع النشاطات الموجودة من خلال تخفيض كلف المعاملات. وهو يساعد على تحديد أولويات الخدمات العامة المقدمة وذلك عبر المشاركة الشاملة لرجال الأعمال والعمال والمستهلكين، وهم المستفيدون الأساسيون من تلك الخدمات. وفي المساءلة التي تضمن كفاءة ونزاهة الجهاز الإداري القائم على توفير تلك الخدمات. (البنك الدولي (أ)، ٢٠٠٣، ص١١).

ويتسم الحكم الصالح من بين جملة أمور أخرى بالمشاركة، والشفافية، والمساءلة، ويكون فعالا، ومنصفا، ويعزز سيادة القانون، ويكفل وضع الأولويات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية على أساس توافق أراء واسع النطاق في المجتمع، ويقترن ذلك كله بتطور تنظيمات المجتمع المدني من منظمات مهنية (نقابات) وسياسية (أحزاب) وهيئات علمية وثقافية وجمعيات مختلفة، وإقامة مؤسسة الدولة الوطنية الحديثة القائمة على مؤسسات وليس على شخصنة السلطة وفردانية الحكم. (علي اومليل، ١٩٩٥، ص٣٥٠).

بالإضافة إلى ما سبق يمكن إضافة معيار الإدارة الاقتصادية والاجتماعية العقلانية ذات البعد الاجتماعي في مسار العملية التنموية والمساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويعد هذا الموضوع

جزءا من نقاش أوسع حول إعادة تحديد دور الدولة. فلقد سادت فكرة الدور الشامل والمركزي للدولة في تخطيط التنمية في جميع جوانبها في خمسينات وستينات القرن المنصرم، وقد لاقت طريقة إدارة الاقتصاد تلك صعوبات ومعوقات شتى، وحصدت نتائج غير مرضية في جميع الجوانب.

وفي السبعينات ساد اتجاه فكري بديل يدعو إلى انسحاب الدولة إلى أقصى حد ممكن، وترك عملية التنمية لآليات السوق والمنافسة، وتم التركيز على الإنتاجية والربح وتقليص حجم الدولة عبر الخصخصة، ولكن النتائج المتحققة لم تكن مرضية دائماً من النواحي الاجتماعية على وجه الخصوص في إطار توزيع الدخل. وكان لها تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي في بعض الحالات. (حسن كريم، ٢٠٠٤، ص ١٠٥-١٠٦).

وبرز في العقود الأخيرة نمط ثالث لدور الدولة حقق نجاحا في دول شرق آسيا، جوهره يقوم على مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتكون الدولة لاعبا أساسيا في وضع السياسات العامة في مجالات التعليم والعمل والتدريب المهني والإسكان والبيئة وتوزيع الموارد بعدالة تهدف إلى التغلب على حالات عدم الإنصاف الواضحة، وتكون قادرة على تحفيز التكامل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وعلى تعزيز المجتمع المدني ودفع القطاع الخاص نحو المشاريع الأكثر إنتاجية وذات القيمة المضافة الأعلى. (حسن كريم، ٢٠٠٤، ص١٠٦).

وإذا كانت سمات الحكم الصالح الموصوفة آنفاً تمثل وضعا مثالياً لم يحققه أي مجتمع بشكل متكامل.فان المجتمعات تسعى إلى تحديد أكثر السمات الأساسية أهمية بالنسبة لها من خلال بناء توافق أراء عريض القاعدة. مثلا ما هو التوازن المطلوب بين الدولة والسوق، أو بين السلطة

والحرية، أو ما هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم المأمول في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة.(تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢، ص ١٠٢).

إن خبرة التاريخ القديم والمعاصر تؤكد أن الدولة التي ترفع شعار التنمية وتصادر إرادة مواطنيها، ينتهي بها الأمر إلى الفشل في تحقيق التنمية الموعودة. وتفجر مشكلات اقتصادية واجتماعية تفكك المجتمع وتزعزع استقرار الدولة. والنتيجة دائما تراجع هدف التنمية، وتقدم هدف الحفاظ على الأمن والنظام العام. (علي اومليل، ١٩٩٥، ص ٣٥٣).

إن التحديات الأساسية التي تواجه مؤسسة الحكم تنجم عن: أولا، ضعف المشاركة التي تعني مساواة جميع الأفراد في إدارة عملية الحكم، ويظهر القصور في هذا السياق حينما يحدد الولاء العائلي والقبلي أو المال من يحصل على الخدمات العامة ومن تتاح له فرص الصفقات المربحة ومن لا يحصل على ذلك. وثانيا، عن ضعف المساءلة العامة التي تفيد بان كل من اختير للحكم باسم الشعب خاضع للمساءلة من قبله، وهي تعتمد على كل من الشفافية، أي المعرفة والمعلومات عن عملية إدارة الحكم، والتنافسية، أي القدرة على المناقشة وطرح الخيارات، والمنافسة بين الممثلين والسياسات البديلة. ويظهر قصور الشفافية عندما لا يمتلك المواطنين حق الإطلاع على المعلومات الحكومية، أما قصور التنافسية فيظهر عندما تتركز السلطة بشكل مفرط بيد السلطة التنفيذية، ويصادر دور البرلمان كمراقب للسياسات الحكومية ودور الشعب في انتخاب المسوؤلين وتغييب دور مؤسسات المجتمع المدني (البنك الدولي (ب)، ٢٠٠٣، ص٧).

من ثم يمكن القول بان للحكم السيئ سمات مغايرة لتلك التي يتسم بها الحكم الصالح وهذه السمات يمكن تلخيصها بالآتي: (حسن كريم، ٢٠٠٤، ص١٠١).

١- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح والصريح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص، وينحو بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها لمصالح خاصة.
٢- الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني، ولا يطبق مفهوم حكم القانون، بحيث يطبق القوانين استنسابيا وتعسفياً، ويعفي المسؤولين أنفسهم من تطبيق القوانين.
٣- الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح ألريعي والمضاربات.
٤- الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها.
٥- الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة أو مغلقة وغير شفافة للمعلومات، ولعمليات صنع القرار بشكل عام، وعمليات وضع السياسات العامة بشكل خاص.
٦- الحكم الذي يتسم بوجود الفساد وانتشار آلياته وثقافته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.
٧- أخيرا الحكم الذي يتميز باهتزاز شرعيته وضعف ثقة المواطنين به، مما قد يدفع إلى انتشار القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان وسيادة التسلط.

٢- التنمية الاقتصادية في العراق:

ارتبط تاريخ التنمية الاقتصادية في العراق بدور الحكومة كلاعب أساسي في النشاط الاقتصادي لاسيما بعد قيام الحكم الجمهوري في العام ١٩٥٨ لأسباب أيدلوجية وسياسية أكثر منها أسبابا اقتصادية. وكان لهذا الدور

الثقيل للدولة في الاقتصاد آثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية وعلى رفاه المواطن العراقي.

ويمكن القول إن الفترة السابقة للعام ١٩٥٠ كان للحكومة دورا توجيهيا للاقتصاد هدف إلى دعم القطاع الخاص من خلال الإعفاءات الضريبية والقروض الميسرة والمنح. وتبنت الحكومة سياسة اقتصادية حرة موجهة كل الإيرادات النفطية إلى بناء العراق وخاصة في مجال البنى التحتية، وتزايد هذا الدور مع مطلع الخمسينات حيث مكنت إيرادات النفط التي حصلت عليها الحكومة يومئذ بسبب تعديل اتفاقيات النفط مع الشركات الأجنبية من وضع خطط تنموية خصصت لها ٧٠% من الإيرادات النفطية وانشأ مجلس الإعمار ليتولى وضع الخطط التنموية. وكان من نتيجة ذلك توسع دور الحكومة في التنمية الاقتصادية لأسباب اقتصادية وسياسية معاً في ظل نظام اقتصادي حر وقطاع خاص متنام ومزدهر. (عبد المنعم السيد علي،١٩٩٦، ص١٢٨).

وبعد قيام الجمهورية في العام ١٩٥٨ لعبت العوامل الأيدلوجية والسياسية وبدرجة اقل العوامل الاقتصادية، دورا أساسيا في تعميق وتوسيع دور الحكومة في التنمية الاقتصادية واتجهت إستراتيجيات التنمية نحو التصنيع السريع ومع ذلك فقد دعمت الحكومة القطاع الخاص والمختلط الأمر الذي أبقى على هيمنته على الاقتصاد. ولكن العوامل السياسية لعبت دورا في تغليب دور الحكومة في الحياة الاقتصادية في النصف الأول من عقد الستينات من القرن الماضي عندما صدرت في ١٤ تموز من العام ١٩٦٤ ما سمي حينه (القوانين الاشتراكية) التي تم بموجبها تأميم شركات صناعية وتجارية ومصرفية. فصار دور الحكومة في الحياة الاقتصادية أوسع من أي وقت مضى.(عبد المنعم السيد علي، ١٩٩٦، ص١٢٨-١٢٩).

وفي السبعينات أصبح دور الحكومة طاغياً على النشاط الاقتصادي لأسباب أيدلوجية أيضا في ظل فلسفة اجتماعية اشتراكية هدفت إلى نقل الاقتصاد باتجاه التحول الاشتراكي الشامل في مجمل النشاطات الاقتصادية. وقد هيمنت الحكومة على ما يزيد عن ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السبعينات. وقد ساعد على ذلك تأميم النفط في العام ١٩٧٢ والارتفاعات المتتالية والسريعة في سعر النفط بين العامين ١٩٧٣ و١٩٧٩. صاحب ذلك تزايد كبير وواسع في إنتاج النفط وصادراته أدت كلها إلى زيادة كبيرة في فائض الحساب الجاري من ميزان المدفوعات حتى قدرت عائدات النفط خلال تلك الفترة بحوالي ٩٥ مليار دولار. إن الوفرة النفطية تلك أعطت للحكومة شعورا بإمكانية التمويل غير المحدود للتنمية، وقد قاد ذلك إلى توسع صناعي غير كفوء دائما والى تراجع زراعي غير مقبول والى إنفاق استهلاكي واسع، وإنفاق تنموي متصاعد والى بطالة مقنعة واسعة قائمة على توسيع الاستخدام دون الاهتمام باعتبارات الإنتاجية والعقلانية فضلا عن تدني في مستوى الكفاءة الإدارية. (عبد المنعم السيد علي، ١٩٩٨، ص٧٠).

وقد اتسمت فترة السبعينات بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨،٧% والاستهلاك بنسبة ١٨% ومتوسط نصيب الفرد ١١% فارتفع نصيب الفرد العراقي من الناتج إلى أكثر من ٣٦٠٠ دولار سنوياً وقد انتعش الاقتصاد خلالها وطور بنيته التحتية في ميادين التعليم والرعاية الصحية ومياه صالحة للشرب وغيرها من الخدمات. وقد شهدت معدلات التضخم ثبوتاً خلال تلك الفترة. وقد بلغت تلك المرحلة أوجها في العام ١٩٧٠.

وفي الثمانينات بدأ دور الحكومة ينحسر تدريجياً لأسباب اقتصادية ومع ذلك بقيت مركزية القرار الاقتصادي سائدة ودور الحكومة الكبير في الحياة

الاقتصادية. في ظل رقابة صارمة على القطاع الخاص الذي تزايد دوره خلال تلك الفترة بعض الشيء. وقد تطورت الأوضاع الدولية في تلك الفترة بشكل معاكس تمثل في ظهور ما أطلق عليه (الركود التضخمي) فضلا عن تراجع الطلب على النفط وانخفاض أسعاره في السوق العالمية.مما أدى إلى انكماش الإيرادات النفطية وتآكل الفوائض المالية بسبب التضخم وتراجع قيمة الدولار. وقد زاد من المصاعب الاقتصادية للعراق دخوله الحرب مع إيران التي أدت إلى تدهور البنى التحتية الأساسية وفي الخدمات الاجتماعية بسبب تخصيص معظم الإيرادات النفطية نحو الإنفاق العسكري الأمر الذي الحق الضرر بمفاصل الاقتصاد جميعها. وقد شهدت تلك الفترة تذبذباً في الناتج المحلي الإجمالي بسبب التقلبات الكبيرة في الطلب على النفط وفي أسعاره فضلا عن تأثير العمليات العسكرية على منافذ التصدير. كما اتسمت بارتفاع في معدلات التضخم بعد ثبوتها طيلة السبعينات. (عبد المنعم السيد علي، ١٩٩٨، ص٧٠).

ومنذ بداية التسعينات وحتى انتهاء العمليات العسكرية في العام ٢٠٠٣ هيمنت ظروف السياسة إلى حد بعيد مع انحسار الايدولوجيا الاجتماعية والاقتصادية الاشتراكية. فقد حلت مركزية القرار السياسي والاقتصادي معاً في ظل حصار اقتصادي شامل أوقف عملية التنمية بل وأرجعها مراحل عديدة إلى الوراء. وقد حملت هذه الفترة أثارا اجتماعية واقتصادية في غاية السوء لاسيما بعد التدهور الكبير في مركز الحكومة المالي بفعل توقف صادرات النفط وتجميد الأرصدة العراقية في البنوك والمؤسسات الأجنبية والعربية مما افقد البلد أهم مصدر من مصادر الدخل وقنوات التمويل من النقد الأجنبي. الأمر الذي اضعف سياسات الاقتصاد الكلي واثر في مكونات الاقتصاد وتراجع النمو الاقتصادي. وقد امتد التدهور إلى البنى التحتية للاقتصاد والخدمات الأساسية وانتقل العراق من مستوى بلد متوسط

الدخل في السبعينات إلى أدنى مؤشر في المنطقة حيث تراجع متوسط دخل الفرد العراقي إلى ٦٠٠ دولار للفرد وازداد توزيع الدخل سوءاً وارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات خيالية وانهارت العملة العراقية. وانهارت مكانة العراق في المجتمع الدولي وفقد البلد موارد بشرية ورأسمالية هو في أمس الحاجة إليها لتأمين الحاجات الأساسية ولإعادة الاستقرار.

أما الفترة بعد ٢٠٠٣ فقد حصل انهيار كامل وشامل للاقتصاد وتدهورت الخدمات الأساسية بفعل العمليات العسكرية في مطلع عام ٢٠٠٣، فضلا عن الأعمال المسلحة التي تتدرج في إطار الصراع الدموي على السلطة والمال والنفوذ في ظل الوجود الأجنبي. هذه الأعباء جميعاً أضيفت إلى تركة عقود من الحروب والحصار تمثلت في تراكم المديونية الخارجية التي قدرت بحوالي ١٤٠ مليار دولار إضافة إلى تعويضات حرب الكويت البالغة أكثر من ٥٢ مليار دولار وفساد إداري ومالي متفشي في معظم المؤسسات. وجيش من العاطلين والفقراء والمعوقين والأرامل. الأمر الذي يلقي أعباء كبيرة على الحكومة لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية تلك.

٣- مؤسسة الحكم في العراق:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية بإطارها المتعلق بجعل البشر أكثر رفاهاً لابد وان يتصل بنوع مؤسسة الحكم الموجودة في المجتمع. والمؤسسات بشكل عام تمثل أي شكل من أشكال القيود التي يضعها البشر لتشكيل التفاعل الإنساني، وقد تكون هذه القيود رسمية مثل القواعد الصريحة، أو غير رسمية مثل الأعراف والتقاليد والعادات. وتؤثر المؤسسات على رفاه الأفراد في المجتمع من خلال ضمانات الشفافية.

لقد وضع اقتصاديو البنك الدولي طريقة لبناء مؤشرات تجميعية لمؤسسة الحكم استناداً إلى بيانات مستقاة من وكالات متخصصة بمراقبة جوانب متنوعة لمؤسسات الحكم تغطي عدداً كبيراً من دول العالم. وانطلاقاً من تعريف الحكم بوصفه التقاليد والمؤسسات التي تمارس بواسطتها السلطة في بلد ما، فان أهم جوانب مؤسسة الحكم تشمل: (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢، ص ١٠٦).

أولا– العملية التي يتم بموجبها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها ويندرج تحتها مقياسان هما:

١- التمثيل والمساءلة: ويندرج تحته عدد من المؤشرات تقيس جوانب عدة من العملية السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية واستقلال الإعلام. ومن ثم فان هذه الفئة تقيس مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في اختيار الحكومات ومراقبة السلطة ومساءلتها.

٢- اللااستقرار والعنف السياسي: وتجمع هذه الفئة بين عدة مؤشرات تقيس مدى الشعور بإمكانية تقويض الاستقرار وإسقاط الحكومات بوسائل غير دستورية أو عنيفة.

ثانياً– قدرة الحكومة على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها بفعالية ويقاس ذلك وفق مقياسين هما:

١- فعالية الحكومة: وتتضمن مؤشرات تقيس نوعية الخدمة العامة، ونوعية البيروقراطية، وكفاءة الموظفين المدنيين، واستقلال الإدارة المدنية عن الضغوط السياسية ومصداقية الحكومة في التزامها بالسياسات. وتستند المؤشرات كافة هنا إلى ما يلاحظه الناس أو يشعرون به.

٢- عبء الضبط: وتشمل متغيرات تقيس مدى التدخل الحكومي ومقدار التشوهات التي تحدثها في السوق من خلال ممارستها للسياسات الاقتصادية.

ثالثا: احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعل الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن قياسه من خلال:

١- حكم القانون: وتضم هذه الفئة مؤشرات تقيس مدى شعور المواطنين بالثقة في القواعد التي صاغها المجتمع، ومقدار التزامهم بهذه القواعد. وهكذا تتضمن المؤشرات الملاحظات حول مدى شيوع الجريمة، وكفاءة القضاء، وإمكانية توقع إجراءاته وأحكامه، ومقدار نفاذ العقود والتعهدات.

٢- الكسب غير المشروع: ويقيس ما يلاحظه الناس أو يشعرون به من فساد بمعنى استغلال السلطة العامة من اجل الكسب الخاص.

ويقدم تقرير التنمية الإنسانية تقديرات للمؤشرات أعلاه محتسبة على أساس الانحراف عن المتوسط العالمي الذي يبلغ الصفر. والجدول (١) يعرض المكونات الأساسية للرفاه ومن ثم نوعية مؤسسة الحكم في العراق مقارنة مع دول الجوار العربية ومتوسط البلدان العربية ذوات الرفاه المتباين للعام ١٩٩٧-١٩٩٨.

جدول (١)

نوعية مؤسسة الحكم في العراق والدول العربية (مؤشرات معيارية)

١٩٩٨-١٩٩٧

	التمثيل والمساءلة	عدم الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	عبء الضبط	حكم القانون	الكسب غير المشروع	نوعية المؤسسات
العراق	-١,٧٥	-٢,٢٥	-١,٨٨	-٣,١٤	-١,٨٤	-١,٢٧	-٢,٠٢
الكويت	٠,٠٠	٠,٦٨	-٠,٠٦	-٠,٠٩	٠,٩١	٠,٦٢	٠,٤١
السعودية	-١,١٠	٠,٢٤	-٠,٣٥	-٠,١٥	٠,٤٩	-٠,٥٨	-٠.٢٩
الأردن	٠,١٥	-٠,٠٦	٠,٦٣	٠,٤٢	٠,٧١	٠,١٤	٠,٣٩٨
سوريا	-١,٣٦	٠,٠٨	-١,١٨	-٠,٩٢	-٠,٢٩	-٠,٧٩	-٠,٨٩
متوسط البلدان العربية	-٠,٧٥	-٠,٢٧	-٠,٢٩	-٠,٤	٠,٠٠٦	-٠,٢٦	-٠,٣٣
مستوى رفاه مرتفع*	-٠,٥٩	٠,٧٠	٠,٢٠	٠,٣٢	٠,٩٠	٠,٢٤	٠,٣

مستوى رفاه متوسط**	-٠,٧٦	-٠,٣٩	-٠,٣١	-٠,٥٦	-٠,٠٣	-٠,٣٢	-٠,٣٩
مستوى رفاه منخفض***	-٠,٨٧	-١,٦	-١,١٦	-٠,٦٨	-٠,٧٩	-٠,٩٥	-١,٠١

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، *تقرير التنمية الإنسانية العربية*، ٢٠٠٢، الملحق الإحصائي، ص٣٥.
(*) وتشمل البحرين، والكويت، وقطر، والإمارات.
(**) وتشمل ليبيا، وعمان، والسعودية، ولبنان، والأردن، وتونس، وسوريا، والجزائر، ومصر، والمغرب، وجزر القمر.
(***) وتشمل السودان، واليمن، وجيبوتي.

يظهر الجدول بوضوح تدني نوعية مؤسسة الحكم في العراق مقارنة بدول الجوار العربي ومتوسط الدول العربية ذوات مستويات الرفاه المختلفة. حيث بلغت مؤشرات مؤسسة الحكم أرقاما سالبة كبيرة بعيدة جدا عن نظيرتها العربية. ففي مجال التمثيل والمساءلة حصلت الكويت على الرقم صفر وهو مساو للمتوسط العالمي والأردن على(٠,١٥) وهو يفوق المتوسط العالمي وفي إطار دول الجوار العراقي كان أدنى رقم في سوريا وهو (١,٣٦-) في حين كانت في العراق (١,٧٥-)، أما مؤشر عدم الاستقرار السياسي فكانت الأرقام موجبة تزيد عن المتوسط العالمي في كل من الكويت والسعودية وسوريا ومجموعة الدول ذوات الرفاه المرتفع في حين بلغت في العراق أدنى المستويات عند(٢,٢٥-). وكذلك الحال بالنسبة لمؤشرات فعالية الحكومة وعبء الضبط وحكم القانون. ويلاحظ أن بعض دول الجوار العربي قد حصلت على نقاط موجبة في معظم المؤشرات كما في الأردن وكذلك الأمر للدول العربية ذوات مستوى الرفاه المرتفع. في حين كانت المؤشرات سالبة جميعاً في حالة العراق. وقد انعكس ذلك كله على نوعية مؤسسة الحكم. ففي الوقت الذي حصلت فيه مؤسسة الحكم في العراق على(٢,٠٢-) درجة معيارية تحت المتوسط العالمي كانت في الكويت (٠,٤١) وفي

الأردن(٠,٣٩٨) وفي الدول العربية ذات مستوى الرفاه المرتفع (٠,٣) فوق المتوسط العالمي. وفي الوقت الذي حصلت نوعية مؤسسة الحكم في سوريا على أدنى النقاط من بين مجموعة الدول العربية المجاورة للعراق وبواقع (-٠,٨٩) نقطة معيارية تحت المتوسط العالمي فان مؤسسة الحكم في العراق كانت تفوق ضعف درجة سوء المؤسسة في سوريا حيث بلغت(٢,٠٢-) نقطة معيارية دون المتوسط العالمي. وبذلك يكون العراق متربعاً على عرش سوء نوع مؤسسة الحكم في المنطقة.

إن ضعف مؤسسة الحكم وفقاً للمعايير السابق وصفها يعود إلى جملة من الأسباب لعل أهمها:

١- سيادة نمط الدولة الريعية التي تعتمد في تمويل ميزانيتها على إيرادات النفط. ومن المعروف إن مثل هذا النمط الإنتاجي لا يتيح مقوما اقتصاديا للحكم الجيد لاسيما فيما يتعلق بركنه الأساس المتصل بتمثيل الناس وخضوعه للمساءلة من قبلهم (حسن كريم، ٢٠٠٤، ص ١٠٧).

وتشير الدراسات إلى أن نمط إنتاج الريع يفصم العلاقة السياسية بين المواطنين كمصدر للإيرادات العامة من خلال الضرائب وبين الحكم باعتباره معتمداً على تمويل المواطنين لأداء مهامه ومن ثم معرضا لمساءلته عن كيفية استخدامه لموارد الدولة المقدمة من دافعي الضرائب. بل تلعب الدولة دور المانح للرعية في مقابل الولاء لها ولسياساتها.(تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٤، ص١٤٣).

٢- سيادة نمط الدولة الأمنية التي تضبط حركة المجتمع، وتصادر استقلالية النقابات والأحزاب من خلال آليات الترهيب. وتشير الإحصائيات المنشورة حول الحريات إلى أن درجة الحرية في العراق تبلغ صفرا في حين أنها كانت تبلغ (٠,٢٤) في الكويت و (٠,٢٩) في سوريا

و (٠,٤٨) في الأردن علماً أن درجة الحرية الكاملة تبلغ واحد، كما في كندا.(تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢، الملحق الإحصائي، الجدول ٣٦).

٣- غياب دور المواطن ومفهوم المواطنة حيث أن طبيعة الدولة وشرعيتها لا تقومان على تعاقد بين الحكام والمحكومين يتأسس على المواطنة والحقوق والواجبات. وهذا ما يؤدي إلى تغييب الحقوق الأساسية للمواطن ويخلق أزمة شرعية. فتقدم الدولة الخدمات وكأنها هبات ممنوحة وليست حقوقا. (حسن كريم، ٢٠٠٤، ص١٠٧).

٤- النمو الكبير لأجهزة البيروقراطية والإدارة العامة، وترهل الإدارة وتقادمها، وازدياد العجز في الميزانية، وارتفاع المديونية، وانخفاض الإنتاجية، والمحاباة في التشغيل ومنح المناصب والإدارات استناداً إلى درجة الولاء وليس استناداً إلى درجة الكفاءة.

وبرغم التحسن النسبي في مؤشرات نوعية مؤسسة الحكم في خلال الفترات اللاحقة، إلا أن أرقام تلك المؤشرات مازالت تصطبغ جميعها باللون الأحمر وان جهودا كبيرة تنتظر تلك المؤسسة لكي تكون مؤهلة للمقارنة مع دول الجوار على اقل تقدير. ويوضح جدول (٢) اتجاه مؤشرات مؤسسة الحكم في العراق.

جدول (٢)

نوعية مؤسسة الحكم في العراق (مؤشرات معيارية)

٢٠٠٠-٢٠٠٧

السنة	التمثيل والمساءلة	عدم الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	عبء الضبط	حكم القانون	الكسب غير المشروع	نوعية المؤسسات

٢٠٠٠	٢,٠٠-	١,٧٥-	١,٨٨-	٢,٤١-	١,٣٩-	١,٤٦-	١,٨٢-
٢٠٠٤	١,٦٣-	٣,٠٧-	١,٦٠-	١,٧٣-	١,٩٤-	١,٥٤-	١,٩١-
٢٠٠٧	١,٢٩-	٢,٨٢-	١,٨٦-	١,٣٥-	١,٨٩-	١,٣٩-	١,٧٧-

المصدر: بيانات البنك الدولي المنشورة على الموقع
http://info.worldbank.org/governance/wgi/sc_chart.asp

رابعاً: تأثير مؤسسة الحكم على التنمية الاقتصادية:

لقد انعكس ضعف مؤسسة الحكم على نواحي الحياة الاقتصادية كافة. وتجلت أوجه الضعف في ضعف كفاءة المؤسسات العامة، الأمر الذي انعكس بصيغة ضعف المردود نسبة إلى التكاليف والعبء الثقيل للقواعد التنظيمية فضلاً عن تردي مؤشرات الاقتصاد الكلي بما فيها التشغيل والادخار والاستثمار والإنتاجية والصادرات غير النفطية و تصاعد معدلات التضخم وركود وتائر النمو والتأثر المفرط بالتقلبات النفطية. وفي إطار التنمية بمفهومها المعاصر وحقوق المواطنة فيمكن تأشير انعكاسات ضعف مؤسسة الحكم على مؤشرات التنمية كالأتي:

١. البطالة والفقر:

بينا أن المورد الأساسي في العراق يتأتى من عوائد صادرات النفط وقد ارتبط مستوى الأداء الاقتصادي فيه منذ الخمسينات بسيادة استهداف الريع وضعف النمو. وترتب على تزاوج هاتين السمتين وهن البنى الإنتاجية وقلة وتائر التوسع في الاقتصاد، مما مهد السبيل لانتشار البطالة والفقر وخاصة بين خريجي النظام التعليمي. فضلاً عن تأثيرات الحروب، والهجرة من

الريف إلى المدينة، وعدم الاستقرار السياسي، والحصار، والاحتلال التي فاقمت من وضعية البطالة والفقر.

واجتماع العوامل المشار إليها تعني انكماشاً وتضاؤلاً في معدلات التوسع في سوق العمل بصيغة فرص عمل جديدة. وتشير بعض التقديرات إلى وصول معدلات البطالة في العراق إلى ٦٠% من القوى العاملة في ظل معدل إعالة يبلغ ٤٢% مع ارتفاع حاد في مستويات الأسعار. ولقد كان للتدخل الحكومي دائماً دور مهم في استمرار تشويه قوى السوق الأمر الذي أعاق مساهمة القطاع الخاص في توفير فرص العمل.

وتترافق البطالة بالضرورة مع زيادة معدلات الفقر وتدهور في عدالة توزيع الدخل والثروة. حيث تمثل قوة العمل المورد الاقتصادي الأهم للغالبية العظمى من الأفراد. وتشير تقديرات الاقتصاديين إلى أن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في حالة فقر في العراق ناهز ثلث السكان خلال فترة التسعينات (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣، ص١٣٨). وتبين تقارير برنامج الأغذية العالمي أن نصف سكان العراق يعتمدون بشكل يكاد يكون كاملا على نظام الحصة التموينية.(برنامج الأغذية العالمي،٢٠٠٦، ص١٣).

إن الفقر المادي ليس سوى جزء من المشكلة، فالرعاية الصحية المتدنية وانحسار فرص الحصول على التعليم الجيد وتدهور البيئة السكنية وشبكات الضمان الاجتماعي أو غيابها تشكل جميعها سلسلة متصلة من مظاهر الفقر ومسبباته ويذكر أن العراق قد شهد خلال العقدين المنصرمين تراجعا ملحوظا في الخدمات العامة فقد انخفضت أعداد المستشفيات بنسبة (١٠%) والمراكز الصحية بنسبة (٣٣%) وازدادت مشاكل التغذية حدة بسبب تراجع مستوى الدخل وضعف الخدمات الصحية المقدمة ونقص الدواء.

إن فقر القدرات بما يتضمنه من حرمان هو نقيض التنمية. والفقر كيفما تم تعريفه يعيق النمو الاقتصادي، ففقر الدخل عبء على الاقتصاد، وفقر القدرات اشد وطأة كونه يحد من قدرات الأفراد والبلدان على الاستخدام الأفضل لمواردهم الإنسانية والمادية على حد سواء.

٢. توزيع الدخل:

يعد الدخل احد المحددات الأساسية لمستوى المعيشة بالنسبة للفرد والأسرة والسكان على المستوى الكلي. ويحدد توزيع الدخل نمط تقسيم الثروة بين المواطنين ومن ثم فهو دليل هام ويظهر جوانب التباين في المجتمع. ولقد أصبح مستقراً في أدبيات التنمية أنه يصعب تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومطرد في المجتمعات التي يشتد فيها الاستقطاب الاجتماعي نتيجة لانتشار الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل والثروة. بل أن عدالة التوزيع تذكر كثيراً باعتبارها من أسباب نجاح تجربة النمو الاقتصادي في شرق آسيا. فضلاً عن التأثير السلبي لسوء توزيع الدخل المتمثل في حرمان الغالبية من الحقوق الأساسية وخاصة في ميدان المشاركة السياسية الفعالة نتيجة الترابط بين الوضع الاقتصادي والاندماج في الفعاليات المدنية التي تعد جوهر عملية التنمية (Ocampo, ٢٠٠١, p٢٠). من جانب آخر يعني سوء توزيع الدخل والثروة تقليص فرص الفقراء في انتشال أنفسهم من وطأة الفقر عبر اكتساب القدرات البشرية (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣، ص١٣٧).

إن قلة البيانات المتاحة عن توزيع الدخل في العراق تحد من إمكانيات تقديم تحليل معمق لهذا الموضوع. إلا أن دراسة للاسكوا تبين أن اللامساواة في الدخل قد ازدادت في العراق خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

حيث ازدادت قيمة معامل جيني من(٠,٣٧) في العام ١٩٩٣ إلى (٠,٥١) عام ١٩٩٨. (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣، ص ٨٦).

٣- مؤشرات التنمية البشرية:

جدير بالذكر أن متطلبات التنمية الإنسانية في ميادينها الرئيسية كالصحة والتعليم وتلبية متطلبات النمو السريع قد شهدت تباطؤا بل تراجعاً طيلة العقود الثلاث المنصرمة بسبب الترتيبات المؤسسية غير المواتية المتمثلة في ضعف المساءلة والشفافية والنزاهة فضلاً عن الافتقار إلى الفعالية والكفاءة وعدم الاستجابة لاحتياجات السكان ومقتضيات التنمية على حد سواء. ويؤشر ذلك مقياس التنمية البشرية المعد من قبل الأمم المتحدة. والجدول (٣) يوضح مقياس التنمية البشرية في العراق ومكوناته الأساسية المتمثلة في العمر المتوقع عند الولادة ومعدل التعليم عند الكبار ونسبة الالتحاق بمستويات التعليم الثلاث وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية للدولار لعام ١٩٩٨، مقارنة مع المؤشرات ذاتها في دول الجوار العربية، ومتوسط قيمها في الدول العربية والعالم والدول النامية.

جدول (٣)
مؤشرات التنمية البشرية في العراق مع الدول الأخرى لعام ١٩٩٨

الدولة	مقياس التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة	التعليم		حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية
			معدل التعليم عند الكبار	نسبة الالتحاق	
العراق	٠,٥٨	٦٣,٨	٥٣,٧	٥٠	٣١٩٧
الكويت	٠,٨٤	٧٦,١	٨٠,٩	٥٨	٢٥٣١٤
السعودية	٠,٧٥	٧١,٧	٧٥,٢	٥٧	١٠١٥٨
الأردن	٠,٧٢	٧٠,٤	٨٨,٦	٦٩	٣٣٤٧
سوريا	٠,٦٦	٦٩,٢	٧٢,٧	٥٩	٢٨٩٢
متوسط الدول العربية	٠,٦٤	٦٦	٥٩,٧	٦٠	٤١٤٠
رفاه مرتفع	٠,٩١	٧٧	٩٨	٩٠	٢١٧٩٩
رفاه متوسط	٠,٦٧	٦٦,٩	٧٦,٩	٦٥	٣٤٥٨
رفاه منخفض	٠,٤٢	٥٠,٩	٤٨,٨	٣٧	٩٩٤

العالم	٠,٧١	٦٦,٩	٧٨,٨	٦٤	٦٥٢٦
الدول النامية	٠,٦٤	٦٤,٤	٧١,٤	٥٩	٣٢٤٠

المصدر: *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢، الملحق الإحصائي، جدول ٣٤.*

ويظهر جلياً من خلال الجدول أن العراق يقع في موقع متأخر بالنسبة لجميع المؤشرات مقارنة بدول الجوار ومتوسط الدول العربية والنامية والعالم. باستثناء الدول العربية ذات الدخل المنخفض حيث ظهرت المؤشرات فيها اقل مما في العراق. ويتبين أن هناك أمي واحد من بين كل اثنين من الشعب العراقي تقريباً، وان حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تفوق بالكاد نظيرتها في سوريا المعروفة بقلة مواردها وإمكانياتها المادية، وهو يعادل متوسط حصة الفرد من الدخل في الدول النامية ونصف متوسط حصة الفرد في العالم. أما من حيث العمر المتوقع الذي يرتبط أساسا بوفيات الأطفال فهو منخفض مقارنة بجميع الدول ويكاد يكون مساوياً لمتوسط الدول النامية وذلك بسبب تزايد معدلات وفيات الأطفال بسبب الفقر وسوء الخدمات الصحية. وجدير بالذكر أن مؤشر التنمية البشرية في العراق قد بقي في العام ٢٠٠٥ عند المستويات ذاتها المذكورة في جدول ٣ أعلاه.

٤. الفساد الإداري والمالي:

يعد الفساد من المظاهر المميزة والشائعة لمؤسسة الحكم الرديئة. وهو يتجلى في المحسوبيات ومحاباة الأقارب والرشوة، وهو ينتهك مبدأ المساواة في المعاملة، وهو نتيجة مباشرة لانعدام المساءلة الداخلية أو الخارجية.

لقد تنامى الفساد الإداري والمالي في العراق بشكل كبير مع ظهور تراخيص الاستيراد وغيرها في السبعينات والثمانينات، ثم تصاعدت وتائره مع اندلاع حرب الخليج الأولى واتجاه الإنفاق الحكومي باتجاه صفقات الأسلحة التي تعد إحدى القنوات المهمة للفساد التي تتحدث عنها أدبيات

الاقتصاد (P. Mauro,١٩٩٨ ,P٣). وتطور الأمر بعد انتهاء حرب الخليج الثانية ليصبح سلوكا مجتمعيا ظهرت أشكاله القذرة في جميع دوائر الدولة وعلى كافة المستويات والصعد. ولايخفى ما تشهده الفترة بعد ٢٠٠٣ من استشراء واضح للفساد في مفاصل الدولة كافة.

لا تتوفر بيانات عن مدى الفساد في العراق في السنوات السابقة لعام ٢٠٠٣. لكن تقديرات منظمة الشفافية الدولية التي تنشر مؤشرات قياسية للفساد في دول العالم تشير إلى أن العراق يحتل المرتبة (١٢٩) في قائمة الفساد المكونة من (١٤٥) مرتبة وذلك في العام ٢٠٠٤. وهو يتساوى في مرتبته هذه مع كل من الكاميرون وكينيا و الباكستان. وقد بلغ مؤشر الفساد في العراق (٢,١) وفقاً لمؤشرات الفساد المحتسبة من قبل منظمة الشفافية الدولية والمنشورة على الموقع:

(www.transparency.org/policyresearch/surveysindices/cpi/٢٠٠٤)

ويتكون مقياس الفساد المحتسب من (١٠) علامات للبلد الأقل فساداً وصفر للبلد الأكثر فساداً. مما يعني أن العراق في مركز متأخر في مقياس الفساد المذكور.

إن تصاعد وتائر الفساد في العراق كان نتيجة حتمية لغياب المحاسبة الحقيقية، وانعدام الشعور بالمواطنة بما فسح المجال لان يصبح الفساد ظاهرة عامة تخترق المجتمع من القمة إلى القاع. منتجاً قيماً لا أخلاقية أشاعت الرشوة والمحسوبية والواسطة، وتواصل إعادة توزيع الدخل لصالح المفسدين والفاسدين. هذه الحالة أفقدت المواطن الشعور بالثقة والأمان وأعاقت بشكل فاعل شعوره بالانتماء.

إن ما سبق وصفه من نتائج سيئة ناجمة عن الأداء المؤسسي السيء كان حصيلة طبيعية لغياب الديمقراطية واحتكار قلة للسلطة والثروة.

النتائج:

مما تقدم من عرض يمكن استنتاج ما يأتي.

١. إن المواطنة تتجاوز النصوص القانونية لتسمية مواطنين على الأفراد الذين يحملون جنسيتها وتوحد بينهم مجموعة قواسم مشتركة، لتشمل إضافة لذلك المشاركة النشيطة لأولئك المواطنين في الحياة السياسية لمجتمعهم ونوع من الفعل الذي يجسد تلك المشاركة. فضلا عن أهمية التمتع بالحقوق الأخرى التي تتمثل بالتحرر من جميع أشكال الحط من الكرامة الإنسانية مثل الجوع، والمرض، والجهل، والخوف وغيرها.

٢. إن حقوق المواطنة هي ليست مكاسب يمكن للنظام السياسي أن يهبها لمن يشاء ويحجبها عمن يشاء. بل هي حقوق أساسية يعد الوعي بها نقطة البدء الأساسية في تشكيل رؤية الإنسان إلى نفسه ومجتمعه، وتشكيل انتمائه و ولائه لوطنه وتفاعله الايجابي وأداء واجباته في الدفاع عن الوطن ودفع الضرائب وان غياب حقوق المواطنة يؤدي إلى تداعي الشعور بالانتماء الوطني.

٣. ان الحكم الصالح من منظور التنمية الاقتصادية هو الحكم الذي يعزز ويصون الرفاه الإنساني ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية لاسيما للفقراء. ويعمل على التأثير على مناخ الاستثمار والأعمال عبر رسم وتطبيق سياسات اقتصادية فاعلة لجذب الاستثمارات، وتحسين مستوى الخدمات العامة. ويعد إحدى الآليات المهمة التي تؤمن تحقيق التنمية القائمة على مصلحة الناس وحقوق المواطنة.

٤. أظهرت المعلومات المتاحة رداءة نوعية مؤسسة الحكم في العراق مقارنة بدول الجوار العربي ومتوسط الدول العربية ذوات مستويات الرفاه

المختلفة. حيث بلغت مؤشرات مؤسسة الحكم أرقاما سالبة كبيرة بعيدة جدا عن نظيراتها العربية. حيث بلغ مؤشر نوعية مؤسسة الحكم في العراق (٢,٠٢-) درجة معيارية تحت المتوسط العالمي كانت في الكويت (٠,٤١) وفي الأردن(٠,٣٩٨) وفي الدول العربية ذوات مستوى الرفاه المرتفع (٠,٣) فوق المتوسط العالمي.

٥. وتشير الإحصائيات المنشورة حول الحريات إلى أن درجة الحرية في العراق تبلغ صفر في حين أنها تبلغ (٠,٢٤) في الكويت و(٠,٢٩) في سوريا و(٠,٤٨) في الأردن علماً أن درجة الحرية الكاملة وفق المعيار القياسي العالمي يبلغ الواحد، كما في كندا.

٦. انعكست رداءة نوعية مؤسسة الحكم سلبا على مجمل الحياة الاقتصادية. فالتقديرات تشير إلى وصول معدلات البطالة إلى ٦٠% من القوى العاملة في ظل معدل إعالة يبلغ ٤٢% مع ارتفاع حاد في الأسعار. فضلا عن تدني مؤشرات التنمية البشرية فهناك أمي واحد من بين كل اثنين من الشعب العراقي تقريباً، وان حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تفوق بالكاد نظيرتها في سوريا المعروفة بقلة مواردها وإمكانياتها المادية، وهو يعادل متوسط حصة الفرد من الدخل في الدول النامية ونصف متوسط حصة الفرد في العالم. أما من حيث العمر المتوقع الذي يرتبط أساسا بوفيات الأطفال فهو منخفض مقارنة بجميع الدول ويكاد يكون مساوياً لمتوسط الدول النامية. بالإضافة إلى استشراء الفساد ونشوء ثقافة مجتمعية تقبل به.

المضامين السياسية:

إذا أردنا إعادة المواطن إلى الوطن فان المطلوب تحديث أو تغيير شكل العلاقة بين المواطن والدولة. وذلك في إطار:

١. تمكين المواطن من المشاركة في عملية التنمية بأبعادها المختلفة.
٢. إقرار حقوق الإنسان الأساسية التي كفلها الدستور والقانون والتي تمس حياته بشكل مباشر.
٣. تمكين المواطن من التعرف على حقوقه والتمسك بها والسعي لممارستها. فضلاً عن التزام الحكومة بحقوق المواطنة والسعي إلى تفعيلها سواء في صورة قوانين أو سياسات عامة لترجمة هذه الحقوق إلى واقع ملموس تتوفر فيه العدالة التي تضمن احترام حقوق المواطنين وتطبق القانون بحسم وتجرد.
٤. العمل الجاد على توفير المناخ والبيئة السياسية التي تشجع المواطن على المشاركة، وتمكنه من ممارسة حقوقه كمواطن.
٥. التأكيد على الإصلاح الإداري والمؤسسي لأجهزة الدولة ورفع كفاءتها وتبسيط إجراءاتها، وتخفيف العبء على المواطن في تعامله مع أجهزة الدولة المختلفة التي يفترض أنها أنشئت لخدمته.

فضلاً عن ذلك تقتضي اعتبارات النمو والعدالة إيلاء أولوية هامة لتطوير القطاع الخاص وتنمية دوره. فلقد تبين عقم الأنموذج التنموي القائم على استئثار الدولة بالحياة الاقتصادية وانغلاقها على الداخل. والتركيز ينبغي أن يتركز على التنمية الإنسانية المتصلة بالرعاية الصحية والتعليم وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي وتشجيع القطاع الخاص يضمن ذلك تأمين البيئة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية بما يسهم في توفير فرص العمل بأجور وظروف عمل لائقة.

Abstract

There are increasing interest in the modern concept of economic development which implied the transfer of the community from underdevelopment (which expressed in the form of restrictions on the freedom and choices range of the people) to a situation of interest in the insurance of political and civilized rights, along with the insurance of economic, social, and cultural rights. This mean of economic development is located in the heart of citizenship rights.

Better governance is one of the important channels which concentrate economic development based on citizenship rights.

The research is an attempt to analyze the controversial relation relationship between economic development in its contemporary concept as a citizenship rights and the aspect of governance. the main questions this research attempt to answer are:

١. what is the feature of governance in Iraq and what is its role in achieve economic development?

٢. is the performance in economic development promote citizenship rights in Iraq?

The research provide evidence that poor governance in Iraq was reflected on economic indicators. Like increase unemployment, poverty, disequilibrium in income distribution, regression in human development indicators, and growth of corruption

المراجع:

باللغة الإنكليزية:

١. **Grandstine, M., (٢٠٠٣),"Governance and Economic Development", World Bank Policy Research Working Paper (٣٠٩٨).** ***http:/econ.worldbank.org*.**

٢. **Ocampo,J.,(٢٠٠١) ,Equity, Development and Citizenship, Abridge Edition, ECLAC Books, Ch.٢.** ***www.eclac.cl/publications/xml ١٧/٧٥٧٧/lcg ٢١٣٣i ١.pdf***

٣. **Mauro, P., (١٩٩٨), Corruption: Causes, Consequences, and Agenda for Further Research,** ***Finance & Development, E:\corruption\ Corruption Causes, Consequences, and Agenda for Further Research - Finance & Development - March ١٩٩٨.htm***

باللغة العربية:

١. البنك الدولي (ا)، **(٢٠٠٣)**، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
www.albankaldawli.org/MNA/Arabicweb.nsf/DocbyUnid/٢D٨c١٢٨٨٨٨٧Fcc٩E٨٥٢٥٦D٧٤٠٠٦٣٥EF١?opendocument

٢. البنك الدولي (ب) **(٢٠٠٣)**، العمل، النمو وإدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إطلاق القدرة على الازدهار.
www.albankaldawli.org/MNA/Arabicweb.nsf/DocbyUnid/٢D٨c١٢٨٨٨٨٧Fcc٩E٨٥٢٥٦D٧٤٠٠٦٣٥EF١?opendocument

٣. البنك المركزي العراقي، **(٢٠٠٤)، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي لعام ٢٠٠٣ ومطلع عام ٢٠٠٤.** *bank of iraq.org www.central*

٤. أسكوا، (٢٠٠٦)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الاسكوا ٢٠٠٥ –٢٠٠٦.

٥. برنامج الأغذية العالمي في العراق، (٢٠٠٦)، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦.
www.wfp.org

٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠٠٢)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ,٢٠٠٢

٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠٠٣)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ,٢٠٠٣

٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠٠٤)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ,٢٠٠٤

٩. بتول حسين علوان، (٢٠٠٦)، المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد.
١٠. بشير موسى نافع، (٢٠٠١)،" تعقيب على بحث حول المواطنة والأنموذج السياسي الإسلامي التقليدي" ،في،مركز دراسات الوحدة العربية، (محرر)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت،ص ٧٥–٧٨.
١١. جورج القصيفي، (٢٠٠١)،" تعقيب على بحث مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية" ، في، مركز دراسات الوحدة العربية، (محرر)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت،ص ٤١–٤٥.
١٢. حسن كريم، (٢٠٠٤)،" مفهوم الحكم الصالح"، في، مركز دراسات الوحدة العربية، (محرر)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ص٩٥–١٣٠.
١٣.خالد الحروب، (٢٠٠١)،" مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي من "الفرد القومي" إلى "الفرد المواطن""، في، مركز دراسات الوحدة العربية،(محرر)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت،ص ٩١–١١٣.
١٤. خالد بايموت، (٢٠٠٧)، المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر،موقع مركز آفاق للدراسات والبحوث.

www.aafaqcenter.com
/index.php?option=com_News_portal&Itemid=٣٣

١٥. طاهر علوان،(٢٠٠٧)، زمن انهيار المواطنة.موقع كتاب العراق.
www.iraqi writers.com/inp/agent_news.asp?ID=١٣٠
١٦. عبد المنعم السيد علي، (١٩٩٦)،" دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية دراسة في ثلاثي (الايديولوجيا والسياسة والاقتصاد) في العراق والسعودية وتونس"، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٥.
١٧. عبد المنعم السيد علي، (١٩٩٨)، " الاقتصاد العراقي إلى أين تأملات وتطلعات"، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨.
١٨. علي اومليل، (١٩٩٥)،" التنمية البشرية والأطر المؤسسية الحكومية والأهلية وتحفيز المشاركة الشعبية:في الدولة والتنمية". في، مركز دراسات الوحدة العربية،(محرر)، التنمية البشرية في الوطن العربي، ص٣٤٩–٣٥٥.
١٩. علي خليفة الكواري، (٢٠٠١)، " مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، في، مركز دراسات الوحدة العربية،(محرر)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، ص١٣–٤٠.
٢٠. موقع منظمة الشفافية الدولية:
www.transparency.org/policyresearch/surveys *indices/cpi/*٢٠٠٤